التفتازاني في اخر علم البديع نقلا عن ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب
هو اما بعد لان المتكلم يقتضي كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله تع فاذا اراد ان يخرج منه الى غرضه
فصل بينه وبين ذكره تع بقول اما بعد انتهى كلامه فلا يصح قول الشارح اما بعد المجرد التاكيد لانها
تفيد التاكيد وفصل الخطاب معا بل هو اهم حتى قال بعض الفضلاء اما الواقعة في اوايل الكتب المقصود
منها مجرد الفصل بين ذكره تع وبين الغرض المسوق له الكلام وايد ذلك بانه المتبادر من عبارة الكشاف
في سورة ص ويمكن ان يجاب عنه بان الحصر الذي فهم من قوله مجرد التاكيد اضافي بالنسبة الى التفصيل
المجمل واليه اشار بقوله للتفصيل المجمل فلا ينافي اما الذي فهم منه قوله مجرد التاكيد اضافي بالنسبة
الى تفصيل المجمل فلا ينافي افادتها معنى اخر مع التاكيد كفصل الخطاب والمجازات الا انه يبقى ان
الاهتمام بكونها لفصل الخطاب اشد من الاهتمام بكونها للتاكيد بدليل ما نقل انفا فلم يظل بمجرد الفصل
الخطاب او المجرد هما الا ان يقال اغنى شهرة كونها لفصل الخطاب عن ذكره فذكر ما هو الخفي بالحصر
الاضافي والاولى ايضا اي اثبت القوم صحة الرضي الثاني وليس المعنى كما اثبت الثانية كما توهم
ومن قصر نظره على الثانية ونفى الاولى فلا بد له من تجمل اما من حيث ما وقعت على انها للتفصيل المجمل
بارتكاب تكلفات فقد صدق في حق قول الشارح فقد صار ذلك القاصر النظر عاينا شقيا او قاصدا
افي جاء العاني بكلا المعنيين لارتكاب تكلفات حيث قدر اما اخرى عديلا لاما المذكورة وقدر شرطا
وجزاء لها وحرف عطف وقدرا مرا مجملا حتى يستقيم تفصيله بها لا يجد لها لتلك التكلفات عاينا مرا
وقاصدا والحاصل ان اما المذكورة في اوايل الكتب ونحوها لم يرد بها احد انها للتفصيل المجمل وعدلها
محذوف فذلك القاصر النظر حامل لكلامهم على ما هو بعد بمراحل عن مرامهم فان معاني الاستعارات الفاء في
جواب اما ومدخولها علة لاردت والفاء في فاردت زايدة وتوسيط بعد اما والفاء كاف للفصل
بينهما ولا يجوز الفصل بينهما باكثر من جزء من اجزاء الجزاء فان كان الجزاء الفاصل من اجزاء الشرط فلا يجوز

ح تقديمه شئ من اجزاء الجزاء على الفاء كما لا يخفى فالاولى فتح همزة ان في قوله فان على حذف حرف الجر منه
ليؤذن من اول الامر بالعلية ولا يسبق الذهن الى انه جزاء اما فاردت تفريع عليه كما توهم فان ذلك معنى
سخيف لا يذهب اليه الا من عقله حفيف وحاصل المعنى اما بعد فاردت ذكر معاني الاستعارات
واقسامها وقرائنها سهلة الضبط لانها قد ذكرت في الكتب مفصلة غير الضبط وهذا معنى
يتلقى العقول بالقبول اراد الاستعارة المصرحة اي اراد بالمعاني او بالاستعارات ان كانت
الاضافة بيانية وان كانت عبارة الشارح فيما سياتي من قوله ان المعاني للفظ الاستعارة بانى الثاني
كما يفصح عنه عبارته فيما بعد وهي قوله لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها فلا وجه للجمع فيه
ان وجه الجمع ان الاضافة بيانية لا لامية وايضا اللفظ المشترك لتعدد اعتباري باعتبار دلالته
على كل واحد من معانيه فللجمع وجه باعتبار ذلك التعدد الاعتباري او نقول اللام للجنس وهي تبطل الجمعية
تامل وانه ليس للاستعارة بالكناية اقسام فيه ان اضافة الاقسام الى المعنى لا يقتضي ان يكون لكل
معنى اقسام بل يكفي لصحة الاضافة بثبوت الاقسام لبعضها على انا لا نسلم انه ليس لها اقسام فانها تنقسم
الى المطلقة والخيرة كانقسام المكنية والتخييلية الى الاقسام الثلثة الا ان يريد انه ليس لها اقسام
مذكورة في كتب القوم وكانه لا اقسام للاستعارة بالكناية على زعمه فلذا الاقسام للاستعارة التخييلية
وانه لم يحقق اي لم يذكر في كتب القوم الا قرينة المكنية فيه انه مدفوع بان اضافة القرائن الى معاني
الاستعارة لا توجب ان يذكر لكل معنى قرينة بل يكفي لصحة الاضافة اليها ان يذكر قرينة بعض تلك المعاني
لاحتياج قرينة الى التحقيق فان الاضافة لادنى ملابسة شايعة واما جمع القرينة فهو اما باعتبار
المواد او لمشاكلة ما قبلها او باعتبار تغليب القرينة على الترشيح كما سياتي فان الجمع كثيرا ما يطلق على
ما فوق الواحد فتامل كان وجه التامل ما اشرنا اليه في المواضع الثلثة والاولى ان يقول بدل عبرة
الضبط غير مضبوطة لداعي مضبوطة الخ لان قوله مضبوطة يدعو ويقتضي ان يقول غير مضبوطة تعاملا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)